حتى بمعنى الى وكي وحتى بمعنى كي لا يدخل الاسم الصريح كما لا يدخل الكي فلا يقال اسلمت
حتى ادخل الجنة وحتى بمعنى الى يدخله فيقال سرت حتى يغيب الشمس وسرت حتى
غيبة الشمس فان اردت الحال فرع على اشتراط الاستقبال في نصب المضارع
بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال واشار الى فايدة تقييد النصب
يكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء فترفع لتم الضابطة
الا انه حاول التنبيه على انه لا يكون المراد الا الحال والاشارة الى فايدة
التقييد بكون مستقبلا تحقيقا اي حالا كون الحال محققا بان يكون زمان
التكلم او حكاية اي حالا كون الحال محكيا بان يحكيه مع وصف الحالية فيجعله
منزلا منزلة الحال بان يجعله نصب العين بحيث كانك فيه كانت حرف ابتداء اي
حرفا مع علامة ابتداء كلام وفراغ عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه
حرف دخل على المبتدأ فقوله مرض حتى لا يرجونه بتقدير حتى هم لا يرجونه وهو
مردود بانه تكلف في تراكيب البلغاء لا يدعو اليه داع ورده الرضي بانه لا
امتناعه في قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول وفيه ان له ان يقول التقدير
حتى الشان يقول الرسول والمستفاد من الرضي انه يكفي الحال المحلي ان يجعل الفعل
الاستقبالي الجزم بتحققه بمنزلة الحاصل المتحقق والذي مضى وانه يطرح العطف
على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما في قول الشاعر ولا يصلح حتى تصنعون و
تصعا حيث رفع يصنعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حصل
ومضى او كانه حاصل وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه فترفع على صيغة
المجهول والضمير المضارع او على صيغة الخطاب وضمير المضارع بحذف
وبحيل السببية بل قصد السببية سواء كان مطابقا للواقع او لا او لا يكفي السببية
من غير قصد وكان فايدة حتى انما قبلها يدرج شيئا فشيئا الى ما بعدها نحو
مرض حتى لا يرجونه اما الحال تحقيقا او حكاية وتخصيصه بالاول من غير مخصص
ومن ثمه اي من اجل ان حتى حرف ابتداء السببية امتنع الرفع تارة لامتناع

كونه

كونه حرف ابتداء وتارة لامتناع السببية واشار الى الاول بقوله في كان سيري
حتى ادخلها وذلك لان قوله حتى ادخلها لو كان ابتداء كلام لبقي كان بلا
خبر فمنشاء الامتناع كان الناقصة فلذا قال في الناقصة اي لاجل كان الناقصة
ففي التعليل كما في قوله عليه السلام عذبت امراة في هرة والى الثاني بقوله في
اسرت حتى تدخلها لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستانفا كان مقطوعا
به مع الشك في السير الذي هو سببه ويمتنع القطع بالمسبب مع الشك في
السبب وفيه نظر لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب لجواز
تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بالدخول المسبب عن
السير مع الشك فيه ويمتنع الجزم بالمسبب عن الشيء وكونه مسببا عنه مع
الشك فيه وجاز في كان التامة كان سيري حتى ادخلها لتحقق الشرطين
وايهم سار حتى يدخلها لتحقق الشرطين لان الشك في السائر لا يوجب الشك
في السير الذي هو سبب الدخول وهو عطف على كان سيري حتى ادخلها ولا
لعبا بابهام ان جواز سيري بقوله في التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة
الى جعله عطفا على جاز بتقدير الفعل تحرزا عن هذا الابهام ولا يجوز الفصل
بين الحروف التي تنصب بعدها ان والفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث
اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بالشرط الحرفي والظرفي و
قال ابن السراج الفصل بالشرط الحرفي قبيح وبالظرفي اقبح ولام كي مثل اسلمت
لادخل الجنة وقد يراد لام كي للدلالة على كون الشيء مقصودا او وسيلة الى
مقصود آخر نحو امرت لاعدل اي امرنا بالعدل لكون العدل كمالا مطلوبا
لا لجعله وسيلة امرا آخر مما يترتب عليه من المنافع ونحو يريد الله ليذهب عنكم
الرجس اي يريد اذهاب الرجس لنفسه لا لما يترتب عليه ونحو يريد الله ليبين
لكم اي يريد التبيين لنفسه وفيه تخصيص الخطاب وتخصيصه على اعتبار ما
دخل عليه اللام مما لا يخفى فقوله ولام كي شامل لذلك اللام فلم نقيده بشيء

King Saud University
Copyright © King Saud University